صناعة تكرير النفط في ليبيا

عبد العزيز خطاب حسن
محاضر مساعد / كلية الاقتصاد جامعة مصراتة

المقدمة:

منذ استخراج البترول من البئر، إلى حين وصوله إلى المصافي، ما هو إلا مادة أوليّة عديمة الفائدة، وتتم في المصافي تحويله إلى منتجات مختلفة، وهنا يبرز دور المصافي في إعطاء هذه المادة الأولية أهمية استراتيجية على مستوى اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة، فالدول المنتجة استطاعت الحصول على موارد نقدية ذات أهمية كبيرة جدًّا لعملية التنمية الاقتصادية، نتيجة لتحويله إلى مشتقاته الكثيرة، التي تحتاجها الدول الصناعية في مجالات كثيرة، والتي كان فائدتها منه أكبر بكثير من الدول المنتجة، وذلك بفضل صناعة التصفية القائمة في بلدانها.

وليبيا كونها أحد منتجي هذه المادة الاستراتيجية، فقد أولتْ ثورة الفاتح اهتمامًا كبيرًا إلى قطاع النفط، وخاصة صناعة التكرير؛ لِمَا لهذه الصناعة من أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية التي تمر بها ليبيا، فبالإضافة إلى ما توفّره صناعة التكرير من موارد مالية، فهي تعد المموّل لجميع احتياجات الاقتصاد الليبي من المنتجات النفطية.

من هذه الأهمية تم اختيار البحث الموسوم «صناعة تكرير النفط في ليبيا»، ولوصول البحث إلى أهدافه فقد قُسِّم إلى ثلاث نقاط أساسية:

تَمَّ إيضاح أهمية المصافي في الدول المنتجة. ومن ثَمَّ بيان واقع المصافي النفطية في ليبيا. وصولاً إلى بعض النتائج والتوصيات.

أولا: أهمية المصافي في الدول النفطية:

للمصافي أهمية كبيرة، وسوف يتم التركيز على هذه الأهمية البالغة والمتعددة للمصافي المحلية من ناحيتين:

أولهما: الناحية الاقتصادية. والناحية الثانية: هي بالتأكيد الناحية السياسة.

أ- الناحية الاقتصادية:

غَنِيٌّ عن البيان أن ما توفره المصافي الوطنية من منتجات نفطية تمكن البلدان من سد حاجته المحلية منها، إضافة لِمَا توفره هذه المصافي من منتجات نفطية تمكّن الدولة من إقامة صناعات بتروكيميائية متقدمة، تساهم في بناء الاقتصاد الوطني، حيث النفط يحتل المكانة الأولى من مصادر الطاقة، ناهيك عن الموارد المالية الضرورية لدعم ميزان المدفوعات، التي تتمكن صناعة التصفية من توفيرها خصوصًا وأن أسعار المنتجات النفطية تعادل

ست أو سبع مرات سعر النفط الخام، أضف إلى ما تقدم، فإن صناعة تكرير النفط تُعَدُّ أحد فروع الصناعات التحويلية الرئيسية، التي يطلق عليها صناعات قائدة التوطن (Location Leaders) «لِمَا تخلّف من وفورات اقتصادية ومجتمعية متميّزة في بيئات توطنها، بحكم الترابطات الصناعية الأمامية والخلفية «التشابك الصناعي» ضمن قطاعاتها وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى أن ما يستهلكه الفرد من منتجاتها يعدّ أحد مؤشرات التقدم الذي يؤخذ عالميا»[1].

ب- الناحية السياسية:

المصافي المحلية تؤدّي دورًا هامًّا وقت السلم مثل ما في الحرب، وذلك من حيث تأمين حاجة الاقتصاد الوطني من المشتقات النفطية، وكسر طوق التبعية الاقتصادية.

ثانيا: واقع المصافي في ليبيا:

دأبت ثورة الفاتح على تطوير صناعة تصفية النفط في ليبيا بعد أن كانت هذه الصناعة في سبات عميق لفترة طويلة من الزمن، فمنذ بداية استخراج النفط عمدت الشركات الاحتكارية، التي استغلت خيرات ليبيا إلى تصدير النفط بشكله الخام، دون القيام إلا بتصفية جزء قليل منه، لسد جزء من حاجة الاقتصاد الوطني في أفضل الأحوال، ويرجع سبب ذلك إلى جملة من العوامل، نذكر منها ما يلي:

1- صعوبة نقل المنتجات النفطية مقارنة بنقل النفط الخام.

---

1) د. محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، أسسها وتطبيقها، الموصل، جامعة الموصل، 1987، ص 417.

2- طبيعة الامتيازات الممنوحة إلى الشركات الاحتكارية، حيث كانت تنص على عدم التزام الشركات بتصفية النفط محليا إلا بقدر حاجتها.

3- سعر المنتجات النفطية يعادل سبع مرات تقريبا سعر النفط الخام.

4- الأبعاد السياسية والاستراتيجية والعسكرية.

5- حرمان الدول المنتجة من الأرباح الكبيرة التي تحققها الشركات، نتيجة لتصفية النفط.

يرجع بناء أول مصفى للنفط في ليبيا إلى عام 1965، حيث قامت الشركات الاحتكارية ببناء مصفى البريقة، بطاقة تكرير 10.000 برميل/ يوميا، لسد حاجة الشركات الأجنبية من المنتجات النفطية، وكذلك لسد حاجة السوق المحلية.

وبعد مرور ما يقارب عشر سنوات تم تأسيس مصفاة الزاوية (1974-1976) بطاقة تكرير مقدارها 120.000 برميل/ يوميا، لتغطية احتياجات المنطقة الغربية والجنوبية، وتصدير فائض الإنتاج.

ثم مصافي رأس لانوف 1985، بطاقة تكرير 220.000 برميل/ يوميا، التي شُيِّدَتْ أساسا لتلبية احتياجات مجمّع رأس لانوف البتروكيمياوي من اللقيم (النافتا)، وتصدير فائض المنتجات للخارج.

ثم في العام الذي يليه تم تأسيس مصفاة طبرق، بطاقة تكرير قدرها 20.000 برميل/ يوميا.

تلاه في العام 1989 مصفاة السرير بطاقة تكرير مقدارها 10.000

برميل/ يوميا، التي أنشئت أيضا لدعم احتياجات المنطقة الشرقية.

من هذا الاستعراض الموجز يظهر لنا أن الاقتصاد الليبي بحاجة مستمرة لبناء المصافي، لسد الحاجة المتزايدة من المنتجات النفطية، وليس أدل على قولنا من استكمال مشروع مصفاة سبها بطاقة 120.000 برميل/ يوميا، عندها ستكون الطاقة التصميمية التكريرية 40.000 برميل/ يوميا، وبما يواكب حركة نمو الاستهلاك المحلي، وتزايد الطلب على المحروقات[2].

والملاحظ الأخرى هي التوزيع الجغرافي لهذه المشاريع، فهي منتشرة من شرق ليبيا إلى غربها، وهذا ينسجم مع السياسة العامة لثورة الفاتح، حيث أولت اهتماما بكافة المدن الليبية مقارنة بما توليه للعاصمة.

والجدول (1) يوضح عدد المصافي في ليبيا، والطاقة الإنتاجية، وتاريخ بدأ الإنتاج[3].

المصفاة	الطاقة التكريرية برميل/يوم	تاريخ بدأ الإنتاج
البريقة	10.000	1965
الزاوية	120.000	1976-1974
رأس لانوف	220.000	1985
طبرق	20.000	1986
السرير	10.000	1989
المجموع:	380.000	

2) مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق، 10-13 أيار (مايو) 1998، الورقة القطرية للجماهيرية العظمى، ص 7.

3) المصدر: مؤتمر الطاقة العربي السادس، مصدر سابق، ص 7.

من الجدول يتضح الآتي:

يحتل مصفى رأس لانوف – من حيث الأهمية النسبية – المرتبة الأولى، إذ يشكل 57.8% من مجموع الطاقة الإنتاجية، كيف لا، وهو يُعَدّ من أكبر المجمعات النفطية في إفريقيا، حيث تبلغ طاقته الإنتاجية – فيما عدا المصفاة – حوالي 1169 ألف طن في السنة، تتوزع على النحو التالي:

المنتج	الطاقة الإنتاجية الف طن/السنة
أ- مصنع الإثلين:	
1- إثلين	330
2- بروبلين	171
3- خليط رباعي الكاربون	131
4- جازولين حراري	334
5- زيت وقود ثقيل	43
ب- مصنع البولي إثلين:	
1- بولي إثلين مرتفع الكثافة	80
2- بولي إثلين منخفض الكثافة	80

ويجري التعاقد على إنشاء الوحدات البتروكيمياوية التالية:

المنتج	الطاقة الإنتاجية ألف طن/السنة
1- البولي بروبلين	70
2- البيوتادايين	58
3- محسن البَنْزين	47
4- أحادي البيوتين	18
5- البَنْزين العطري	60

حيث يتم تصدير معظم هذه المنتجات عبر ميناء رأس لانوف.

ويحتل مصفى الزاوية المرتبة الثانية، إذ يشكل 31.5% من مجموع الطاقة الإنتاجية. ويأتي مصفى طبرق في المرتبة الثالثة بنسبة 5.20 من الطاقة الإنتاجية. فيما يحتل كُلاً من مصفى البريقة ومصفى السرية المرتبة الرابعة والأخيرة، إذ يشكل كُلاً منها 2.6% من مجموع الطاقة الإنتاجية.

والسؤال هنا، هل المصافي مستغلة بطاقتها القصوى ؟ وهل تكفي لسد حاجة السوق المحلية ؟

في الحقيقة لم نتمكن من الإجابة على السؤال، على الرغم من سهولته، وذلك لعدم التمكن من الحصول على البيانات التي يمكن أن تجيب على تساؤلنا.

ولكن الإجابة على التساؤل الثاني مثلت صدمة كبيرة؛ فالجماهيرية بعد دخولها مجال تكرير النفط انخفض استيرادها من بعض المشتقات النفطية، بل توقف استيرادها لبعض المشتقات الأخرى، مثل الكيروسين، والزيوت الثقيلة وغيرها، إلا أن المشكلة الحقيقية هي العجز في تغطية احتياجات السوق المحلي من منتجَيْ البَنْزين والغاز البترولي المسال، وتبلغ نسبة الكميات التي تُستورَد من الخارج في الوقت الحاضر نحو 50% من الاستهلاك المحلي لهذا المنتج[4].

ولك أن تتصور الحالة، خصوصا وأننا في بلد نفطي عضو في كل من منظمة الأقطار المصدرة للنفط (OPEC)، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة

4) مؤتمر الطاقة العربي السادس، مصدر سابق، ص 8.

للنفط.

تعتبر جميع المصافي القائمة من النوع البسيط، فهي تقوم بإنتاج الحد الأدنى من المقطرات الحقيقية، وبسبب التقنيات المشيَّدة فإن مخلفات التقطير تشكل نسبة كبيرة تتراوح ما بين 40 إلى 45% من إنتاج المصفاة، وتدل الحقائق العلمية بأن هذا النوع من المصافي يحقق خسائر في جميع أنحاء العالم تتراوح بين بضع سنتات، إلى حوالي دولارين للبرميل، ومتوسط الخسارة في المصافي الليبية القائمة تربو على هذا الرقم، وقد تقدر في المتوسط ما بين دولار إلى ثلاثة دولارات للبرميل الواحد[5].

وإذا ما أخذنا في الاعتبار الزيادات المستمرة في استهلاك المنتجات النفطية، فعلى سبيل المثال ازداد استهلاك غاز البترول المسال من 163348 طن متري في عام 1990، إلى 224759 طن متري في عام 1996، وازداد استهلاك بنْزين السيارات من 1262464 طن متري في عام 1990، إلى 1521105 طن متري عام 1996، أي تضاعف تقريبا.

والجدول رقم (2) يوضح استهلاك المنتجات النفطية خلال الفترة 1990-1996[6]:

(الوحدة: طن متري)

السنة / المنتج	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
غاز بترول مسال	163348	176316	191890	199327	205523	215846	224759
بنزين سيارات	126464	1378947	1495542	1525463	1546930	1566171	1521105

5) مؤتمر الطاقة العربي السادس، مصدر سابق، ص 7.

6) المصدر: مؤتمر الطاقة العربي السادس، مصدر سابق، ص 19.

المنتج السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
كيروسين منزلي	62676	74809	81830	84367	80273	85244	78574
كيروسين طيران	265838	264302	152887	84930	74196	76123	2576585
ديزل (نفصل)	1684192	1699235	1998834	1986399	2061454	[illegible]	[illegible]
زيت وقود ثقيل	2535731	2428916	2289576	[illegible]995	[illegible]215	1842610	1621934
إسفلت	107803	[illegible]472	72616	57617	48190	29303	21750
زيوت تشحيم	58722	46726	51211	61683	58417	61037	53122
المجموع:	5006764	6162714	6336378	6151074	6228171	6485956	6178111

النتائج والتوصيات:

إن أهم ما يميز صناعة التكرير في ليبيا هو عدم قدرتها على سدِّ حاجة السوق المحلية، خصوصا بمنتجات معينة (بنْزين السيارات وغاز البترول)، لذا يتطلب الأمر الاهتمام بهذه الصناعة والنهوض بها، ليس لغرض سد حاجة السوق المحلية، بل لغرض التصدير والاستفادة من الفرق بين أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، وذلك بزيادة الطاقة الإنتاجية للمصافي القائمة، من خلال تحويل الفائض من زيت الوقود الثقيل إلى منتجات وسيطة وخفيفة، تخفض نسبة إنتاجيته الحالية، كذلك تحويل فوائض (النافتا) غير المعالجة إلى بنْزين سيارات وفق المواصفات العالمية، مما سيؤدي إلى زيادة نسبة مساهمة هذا المنتج في سد حاجة السوق المحلية، وتخفيض نسبة المواد المستوردة من الخارج، وذلك من خلال إجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لجميع المصانع الحالية، لغرض تطويرها.

وقد لا نأتي بجديد إن قلنا إن ليبيا كغيرها من البلدان النامية تعاني من

المصـــادر

1. التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1999.
2. د. محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط والسياسة النفطيةن أسس وتطبيقات، الموصل، جامعة الموصل، 1982.
3. مؤتمر الطاقة العربي السادس، الورقة القطرية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 10-13 أيار/ مايو 1998.